

تطور نظام الحكم، وإشكالية الاستقرار السياسي في الجزائر

زناتي فؤاد أستاذ مساعد "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة:

إن فهم عمل أي نظام سياسي يستدعي ضرورة البحث في تطور مختلف البنى التي تكونه عبر مراحل تتميز بالتحويلات والتغيرات التي تلحق بهذه الأبنية أو بإحداها والتي تضفي على كل نظام سياسي خصوصيات وميزات تفرقه عن غيره من النظم.

والنظام السياسي في الجزائر كغيره من الأنظمة السياسية في العالم مر بمراحل عديدة يجمع الكثير من الباحثين على أنها تتلخص في مراحل ثلاثة رئيسية هي مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين، والمرحلة الثانية مرحلة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد التي شهدت في نهايتها مرحلة التعددية، والمرحلة الثالثة هي المرحلة ما بعد تبني التعددية. وقد ترد هذه المراحل تحت عناوين مختلفة، نظرا للمعيار المعتمد في تصنيف هذه المراحل، حيث غالبا ما تستخدم ثلاثة معايير هي المعيار التاريخي، والمعيار الاقتصادي، والمعيار السياسي. لكن مهما يكن الاختلاف في التصنيفات إلا أن هناك إجماعا حول مضمون كل مرحلة.

وتحاول هذه الورقة تقديم تصنيف آخر يجمع هذه المعايير السالفة الذكر مع اقتباس للتصنيف الذي قدمه الباحث "ألان روسيلون" Alain

Roussillon الذي درس النظامين السياسيين الجزائري والمصري عبر مراحل
ثلاثة هي:

المرحلة الأولى: مرحلة البحث عن الاستقرار وإعادة بناء الدولة، وتدعى نموذج حكم النخب الوطنية ذات التوجه القومي.

المرحلة الثانية: مرحلة البحث عن التحديث والتجديد السياسيين، ويمثلها نموذج التحديث السياسي.

المرحلة الثالثة: التحولات الديمقراطية، وتدعى بنموذج التغيير السياسي.

والحقيقة أن هذا التصنيف يتميز عن غيره بكونه يمكن الباحث في تحليل النظام السياسي الجزائري من إيجاد هيكل واضح يمكنه من إجراء دراسة تحليلية معمقة للتطورات التي عرفت الحياة السياسية في الجزائر وكيف أثرت وتأثرت بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، كما يمكن هذا التصنيف من بحث أدوار النخب في الحكم وتأثيراتها في التوازنات السياسية الداخلية وفي تطور النظام ككل، ذلك أنه تصنيف يعتمد على معيارين أساسيين هما معيار الدور الذي تؤديه النخب والأنظمة السياسية، والثاني يتمثل في معيار الهدف الذي تتبناه النخب والأنظمة في إطار تأثيرات البيئة الدولية والاقليمية.

وعليه تستهدف الاستعانة بهذا التصنيف البحث في تطور النظام السياسي الجزائري، وتأثير وانعكاس مراحل المختلفة على كل من العملية السياسية والاستقرار السياسي والتطور الديمقراطي بصفة عامة.

1. مرحلة البحث عن الاستقرار وإعادة بناء الدولة. (نموذج حكم النخب الوطنية ذات التوجه القومي):

تبدأ هذه المرحلة من السبعينيات بالنسبة للجزائر، وهي المرحلة التي يتجسد فيها أكثر الموقف النهائي حيال الاحتلال الأجنبي ووضوح وتحلي نتائج المقاومة الوطنية. وما يعنيه هذا المنطق هو إعداد عرض حال عن الإرث الاستعماري مستندا على قاعدة النظرة القومية التي التزمت بوضع برنامج يفصل في المظاهر السياسية المحضة (مأسسة الاستقلال) . أي وضع وبناء مؤسسات الاستقلال . وأيضا المظاهر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها من المقومات التي تقوم عليها الدولة.¹

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة حركة انقلابية، لكن الانقلاب الذي حدث في الجزائر لم يكن على حكم ملكي موال للاستعمار . مثلما كان الحال في مصر مثلاً. وإنما كان على نظام حكم قام بعد الاستقلال لم يعمّر إلا ثلاث سنوات، وتم إلغاء الدستور الذي أُقرّ سنة 1963، وقام بالعملية مجموعة من العسكريين، والذين فضّلوا تسمية حركتهم "بالتصحيح الثوري" مثلما كان نظراؤهم في مصر يدعون حركتهم "بحركة الضباط الأحرار".

ما يستنتج من هذه الحركة، هو أن المجموعة المسؤولة عنها كانت تريد إحلال شخص في الحكم محل شخص آخر دون تغيير لكامل النخبة في الحكم، وانتهاج سياسة جديدة وتغيير مسار حركية المجتمع والدولة ككل نحو اتجاهات أخرى مغايرة.

¹ -Alain Roussillon, l'Egypte et l'Algérie au Péril de Libéralisation(Le Caire, 1996), pp.13-16.

كان رواد هذه الحركة التغييرية في الجزائر يستهدفون إقامة دولة تقوم على فكرة مفادها: " وحدها السلطة القوية والبعيدة عن المصالح الخاصة والمستقلة عن الطبقات الموجودة (التي كانت تحكم)، هي التي لها القدرة على فرض نظام منبثق أساسا من الفوق وتعني فيه الحركة تغييرا للقادة وليس تغييرا في العلاقة بين الدولة والمجتمع. في مصر مثلا ربطت نفس الحركة فكرة الانقلاب بفكرة "النهضة" التي أدت بالمجتمع المصري إلى رفض السيطرة الاستعمارية".¹ بينما في الجزائر التي كانت قد نالت استقلالها عن الاحتلال، فإن التغيير فيها عن طريق الانقلاب قام على فكرة أخرى مفادها البناء والتنمية؛ "بناء الدولة الوطنية بمؤسستها على مختلف الأصعدة".²

تمثلت السّمة الأساسية التي طبعت النظام السياسي الجزائري خلال هذه الفترة في الانغلاق على الذات، من خلال تبني فكرة "التنظيم الشعبي الواحد".

فقد تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي، بعدما كانت جبهة تضم جميع قوى الحركة الوطنية التي اشتركت مختلف اتجاهاتها، وتوحدت تحت هدف الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي. وقد كرّست النصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي اعتمدها الجزائر مكانة الحزب ضمن دستور 1963 إلى ميثاق الجزائر 1964، وكذا دستور 1976 والميثاق الوطني لسنة 1976.³ واستمرت الأحادية في الجزائر إلى غاية 1989 تاريخ إعلان الدستور الذي أقر التعددية الحزبية.

¹ - Alain Roussillon, Op.cit. pp.14-15

² - عبد القادر خمري، "الجزائر في عيدها الواحد والأربعين"، في: الحدث العربي والدولي، رقم: 30-31، جويلية/أوت 2003، ص.4.

³ - اعتبر الميثاق الوطني حزب جبهة التحرير الوطني "حزبا طلائعيا" وركز على أولوية الحزب. أنظر: سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ط.2 (الجزائر: دار الهدى، 1993).

أما السّمة الأخرى فهي الكاريزمية المجسّدة في شخصية رئيس الدولة، الذي هو بدوره رئيس الحزب، ويكفي لتجديد عهده في رئاسة الدولة إجراء استفتاء عام. ووُجد ذلك مع رئيس الدولة هواري بومدين، الذي كان يحمل فكرة أولوية بناء الدولة على بناء الحزب.¹ وظهر ذلك من بداية قيام حكم هذا الرئيس، الذي صرّح بأن الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني سيكون مكلفا بالتوجيه والتنشيط والمراقبة وليست له مهمة تسيير الدولة أو أن يحل محل الدولة.² وبدأ الرئيس هواري بومدين بتقوية الجيش وجعله أكثر احترافية وانضباطا، وهو الذي عايش التجربة المصرية خلال حركة يوليو 1952 في مصر، وكان متشبعا بالفكر الناصري وتابع المراحل الأولى لهذه الثورة، مما مكّنه من متابعة " كيف حَسَمت خلافتها لفائدة زعامة مستحقة ممثلة في شخص جمال عبد الناصر".³

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد كان لهذا النموذج من الحكم إنجازات لا يمكن تجاوزها رغم ما وقع فيه رواده من أخطاء.

2. نموذج التحديث السياسي:

إنه من الصعوبة بمكان عزل هذا النموذج عن النموذج الأول، بل يكاد يكون مواصلة لنهجه الذي أرادت النخبة القومية أن ترسمه له. واعتُبر هذا

¹ - محمد الميلي، " الدولة الجزائرية بين المزاغم... والحقائق"، في: الحدث العربي والدولي، المرجع السابق، ص.13.

² - Mohamed Tahar Ben Saada, **Le Régime Politique Algérien: De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle** (Alger: ENAL, 1992), p59. Tiré du: Discours du Président Boumédiène, Tome 1, p.21.

³ - محمد الميلي، المرجع السابق، ص.13.

النموذج واقعيًا في ظل الحرب الباردة، خاصة وأن العديد من الملاحظين السياسيين اعتبروا الجزائر كانت . مع دول عربية أخرى . على علاقة بالمعسكر الشرقي. وظهرت في كل من فرنسا والولايات المتحدة دراسات متعددة تحاول تصنيف النظام السياسي في الجزائر آنذاك (عهد الرئيس هواري بومدين). ففي فرنسا تم تجاوز الاعتبارات التي كانت تتوجه نحو القضاء على التعارض ما بين نظريات التحديث والتبعية، والأخذ في الأبحاث المقارنة، على حد تعبير "جون لوكا" Leca Jean¹. وهذا ما حدث بالفعل في حقل الأبحاث الأمريكية التي ارتكزت على نمط "الثورة السلوكية في علم السياسية"².

تركز هذه الدراسة من خلال هذا النموذج على دراسة المرحلة المحددة لعملية التحديث السياسي في الجزائر، خاصة ما تعلق "بتهيئة المؤسسات وشرعية السلطة، أي العملية التي من خلالها يُنتج أو يُستخدم الحكم نظاما أو نُظما لتبرير سياساتهم (Systèmes de Justification)، والتي تمكنهم من الاستعانة في حالة الحاجة بمراكز أخرى للسلطة الاجتماعية من أجل الحصول على الولاء والامتثال الفعلي"³.

ما يمكن استشفافه بخصوص وجود "التحديث السياسي" أو غيابه، هو مدى وجود أو غياب العلاقة بين قدرات النظم والتحويلات، والتي تؤثر في

¹ - Alain Roussillon ,Op.cit., P .17.

² - Ibid., p.17.

³ - Jean Leca et J-C.Vatin, « Le Système Politique Algérien 1976-1978: Idéologie, Institutions et Changement Social », in: Annuaire de l'Afrique du Nord, n°. 16, 1977, pp. 6-7.

المجتمع؛ أي القدرات التي تمكّن المجتمع من ربط السياسي والاقتصادي بواسطة الإيديولوجية كوسيط.¹

فتبدأ هذه المرحلة في أواخر السبعينيات أي سنوات قليلة قبل وفاة الرئيس هواري بومدين، وتمتد إلى نهاية الثمانينيات، أي في عهد الراحل الرئيس الشاذلي بن جديد.

أما الرئيس هواري بومدين فقد اتبع سياسة بناء الدولة على حساب الحزب، على النحو الذي سبق ذكره. كما عمل على تعميق القطيعة مع المرحلة السابقة لحكمه، حيث قام باستبدال مبدأ "التسيير الذاتي" بالثورات الثلاث (الصناعية والزراعية والثقافية)، المدعومة بأفكار ومساعدات المدّ الاشتراكي آنذاك. كما ظهرت بعض المساعي لإدماج بعض من الذين أبعادوا عن الساحة السياسية من مسجونين ومنفيين منهم رابح بيطاط، وأحمد طالب الإبراهيمي وبوعلام بن حمودة وغيرهم. وحاولت السلطة آنذاك إبراز إرادتها الحثيثة في استبدال "الشرعية الثورية" "بالشرعية الشعبية" وذلك من خلال إجرائها لتغييرين فقط من سنة 1965 إلى غاية سنة 1978، وذلك على مستوى الحكومة. وأيضاً من خلال تنظيم "انتخابات أحادية بلدية"، وأخرى رئاسية (استفتاء) سنة 1976 وانتخابات تشريعية بتاريخ 28 فبراير من سنة 1978. إلا أن هذه السياسة لم تكتمل في الممارسة الواقعية، إذ بقي احتكار السلطة المركزية من قبل مسؤولين سياسيين في الدولة، ولذلك فإن التصوّر السائد "للمشاركة" كان أقرب إلى مفهوم "التعبئة" منه إلى مفهوم المشاركة، كمبدأ، وكإجراء نظامي، وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية.²

¹ – Alain Roussillon, Op.cit., p.18.

² – برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص. 109.

ولقد عرفت الجزائر في هذه المرحلة "مستوى أدنى من المؤسساتية"، إذ عاشت الجزائر من دون دستور ما بين أكتوبر 1963 (تاريخ تعليق العمل بالدستور بعد شهر من إعلانه) ونوفمبر 1976، وأيضاً اتسمت هذه الفترة بالفراغ التشريعي إلى غاية فبراير 1977 بسبب حل الغرفة التشريعية والمتمثلة آنذاك في المجلس الشعبي الوطني. ولم يتم انعقاد أي مؤتمر للحزب الواحد ما بين سنتي 1964 و1979. يضاف إلى ذلك تصاعد موجات العنف (أحداث منطقة القبائل في سبتمبر 1963 التي قادها آيت أحمد، وانقلاب 19 جوان 1965 قام به مجموعة من الضباط يقودهم هواري بومدين، وأيضاً محاولة الانقلاب على نظام هذا الأخير في ديسمبر 1967 والتي قادها الطاهر زيري قائد الأركان لمجلس الثورة).¹ ويرى الهواري عدي أن من نتائج الشعبية وتأثيراتها في النظام السياسي الجزائري، أن الجزائر، ومنذ سنة 1962 اجتهدت صوب تقوية السلطة السياسية عوض التركيز على بناء الدولة.²

إن الفترة التي تلت حكم هواري بومدين في الجزائر، وبعد اعتلاء الشاذلي بن جديد سدة الحكم، أحاطت بها ظروف خارجية وأخرى داخلية عصيبة. وقد كان لتسارع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي تأثيرات عميقة على مسار تطوّر النظام السياسي في الجزائر، أهمها "انخفاض أسعار البترول، وانحياز المعسكر الشرقي، وحرب الخليج الأولى، والثورة الإيرانية، وتعميم سياسة الانفتاح، وتراكم المديونية،

¹ -Alain Roussillon, Op.cit., p. 18.

² - Lahouari Addi, L'Impasse du Populisme. L'Algérie : Collectivité Politique et Etat en Construction (Alger: Entreprise Nationale du Livre, 1990), p.10.

والاضطرابات الداخلية والصراعات الحدودية"، وهذه تعتبر بمثابة مداخل إضافية وذات أهمية ضمن مسار تطوّر النظام السياسي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.¹

إن طبيعة النظام السياسي في الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد لم تتغير عن المرحلة التي سبقتها. فالصبغة السياسية والدستورية بقيت على حالها، حيث كرّس دستور سنة 1976 الأحادية الحزبية والتي يجسدها حزب جبهة التحرير الوطني،² الذي يعمل على "انتصار الاشتراكية".³

وتعتبر الفترتين الممتدتين بين سنوات 1967-1968 و1980 - 1981 سنوات عرفت فيها الجزائر اضطرابات عديدة، وعدم استقرار سياسي على أكثر من صعيد، ليس لأن كلاهما عرف تغييرا لرئيس الجمهورية، وإنما نتيجة لعدد من الإصلاحات البنوية طبعت السلطة السياسية؛ فتم إنشاء المكتب السياسي للحزب الواحد والذي لم يكن فيه لرئيس الجمهورية الدور الحاسم. ثم إنشاء اللجنة المركزية للحزب التي لم يكن لرئيس الجمهورية السلطة العليا عليها، وأرقيت اللجنة المركزية للحزب بلجان دائمة على رأسها شخصيات قوية كان يصعب على رئيس الجمهورية التحكم فيها. كما تم الإبقاء على بعض الشخصيات على الساحة السياسية الرسميّة، وعلى رأسهم محمد الصالح يحياوي الذي كان على رأس الحزب، باعتباره منسقا له، والذي دخل في منافسة مع الرئيس الشاذلي بن جديد خلال عملية استخلاف الرئيس هوّاري بومدين المتوفى. وأيضا الإبقاء على عبد العزيز بوتفليقة باعتباره عضوا في المكتب

¹ برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص. 110.

² - المادة 94 من دستور الجزائر سنة 1976.

³ - المادة 95 من دستور الجزائر سنة 1976.

السياسي للحزب، ووزيرا مستشارا لرئيس الجمهورية، وكان هو الآخر من المرشحين لمنافسة الشاذلي بن جديد لخلافة الرئيس هواري بومدين.

أدت هذه الهيكلية وإعادة توزيع السلطة إلى زعزعة مركز السلطة السياسية في الجزائر منذ عملية تعيين المرشح الرسمي لرئاسة الجمهورية.¹

ولكن بالمقارنة مع النظام السابق يمكن تسجيل بعض الانفتاح في أساليب الممارسة الإدارية والسياسية والحكومية، وتم إسناد هذه الوظائف لل تكنوقراطيين بشكل أوسع، حتى شاع عن حكومات تلك الفترة بأنها "حكومات التكنوقراطيين".²

لكن المشكل في هذا يكمن في أن سياسة الانفتاح هذه قد أتاحت لهذه الطبقة الجديدة الفرصة لكي تتجه للاستثمار الرأسمالي، مستغلة علاقاتها داخل الإدارات وفي المناصب العليا، مما أدى إلى تضييق مسار التحديث الثقافي والاجتماعي عن مساره المنتظر. فضلا عن كونها طبقة لم تساهم في أي دفع في مجال الحريات السياسية والاجتماعية بقدر ما كانت مهتمة بتعظيم أرباحها ومنافعها.³

إن هذا المسار في حياة النظام الجزائري، قد تم تناولها من زاوية الاستقلالية المتنامية للدولة، وكذلك نشوء طبقة متوسطة جديدة، أو ما كان يعرف ببرجوازية الدولة. وهذا في إطار بحث أصحاب السلطة عن الاستقلالية

¹ - Lahouari Addi, Op.cit., p.117.

² - برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص. 111.

³ - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص. 129.

عن كل مجموعة غير ذات صلة بالسلطة، سواء ارتكزت هذه المجموعة على قاعدة مؤسساتية، أو سياسية، أو إدارية، أو اجتماعية.¹

ويستنتج أيضا أن التجديد الجزئي للنخب في السلطة، لم يؤد إلى تغيير أساسي في عمل النظام السياسي ولا في طبيعته، هذا ما أطلق عليه "ألان روسيلون" Alain Roussillon "تحديث النهج التقليدي".² ويضيف أيضا "روسيلون"، أنه توجد صبغة لفشل الثورات الاشتراكية التي تبناها النظام في الجزائر، وذلك في إطار سعيها من أجل الوفاء بوعودها، وفي بحثها عن إحلال الاستقرار. ويظهر هذا الفشل حتى في تعبئة المجتمع وراء شعارات "الرجل الجديد". ومن جهة أخرى، فإن نفاذ المصادر التي كان يعتمد عليها النظام في أعمال آلية الإرث الجديد، فتحت الباب أمام المرحلة الثالثة من التاريخ المعاصر للجزائر، وهي مرحلة "التغيير السياسي" أو ما يدعى "بالتحول الديمقراطي".³

3. مرحلة التحول الديمقراطي (التغيير السياسي):

توجد صعوبة في التمييز بين ما يكتبه الباحثون العرب وغيرهم من الباحثين، بخصوص تأثيرات العوامل الداخلية والخارجية في إحداث تغييرات داخل كل بلد، رغم أن الذين يركزون على الأسباب الداخلية، والأصوات التي تنادي بالديمقراطية تنفي إمكانية الانقطاع عن الماضي، " فيزعمون أن التغييرات السياسية تنتج عن صراعات داخلية بين أجنحة متحاربة في النظم الحاكمة، أو إضفاء الشرعية على رئيس جديد، أو نتيجة للبرلة السياسية".⁴ ويتضح هذا

¹ - J. Leca et J.C. Vatin, Op.cit., p.27.

² - Alain Roussillon, Op.cit., p.19.

³ - Ibid., p.20.

⁴ - مامادو ضيوف، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي؟ منظورات إفريقية، (القاهرة: مركز البحوث العربية، بدون تاريخ النشر)، ص. 9.

المنظور في ما قدمته مجموعة البحث متعددة القوميات التي شكلها المجلس الإفريقي لتنمية بحوث العلوم الاجتماعية (هيئة "كوديسريا" CODESRIA)، والذي أسّس سنة 1987 للدراسة الديموغرافية في إفريقيا، وانصب اهتمام الوحدات التابعة له على التفسير الموضوعي لما يدعى "بالانتقال الديمقراطي"، في حين يطلق عليه فريق آخر عبارة "الانتقال السياسي".¹ إلا أن الشائع هو استخدام عبارة "التحول الديمقراطي"، وهو ما تستخدمه هذه الدراسة من منطلق أن التحول الديمقراطي هو مرحلة انتقال إلى الديمقراطية، فهي لا تعني أنه تم تحقيق الديمقراطية بشكل نهائي.

لقد أحاطت بالجزائر في هذه الفترة . التي تبدأ في المنتصف الثاني من الثمانينيات . ظروف داخلية وأخرى خارجية.

أ. الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية سبب مباشر لتبني تجربة التحول الديمقراطي:

شهدت الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عدة اضطرابات، خاصة في العهد الثاني من حكم الشاذلي بن جديد (1989-1992)، هذه الفترة التي تميزت بتأزم الوضع الاقتصادي قبل أن يتأثر أي مجال آخر سواء السياسي أو الثقافي أو الأمني.² إن تدهور أسعار البترول (التي انخفضت إلى أقل من 10 دولار بعدما كانت تتعدّى 40 دولارا)، وزيادة نسبة البطالة، وارتفاع أسعار المواد الأساسية وضعف القدرة الشرائية للمواطن، وتفاقم المشاكل في كل

* المقصود "بلبرة السياسية" جعلها تتخذ الاتجاه الليبرالي.

¹ - أنظر: مامادو ضيوف، المرجع السابق، ص. 9 وما بعدها.

² - برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص. 111.

المجالات، أدت كل هذه الظروف إلى تصاعد موجة الاضطرابات في صفوف المجتمع الجزائري، لتصل ذروتها بانفجار أحداث أكتوبر من سنة 1988.¹

إن هذه الأحداث أدت بالنظام الحاكم آنذاك إلى اعتماد سياسات جديدة، رافعة شعار إقرار التعددية السياسية، وفتحة الباب أمام المشاركة الشعبية. فقد تم إقرار التعددية بصور دستور 1989، الذي فتح الباب أمام حق إنشاء أحزاب سياسية، ونظمت على إثر ذلك انتخابات محلية وأخرى تشريعية عادت في كل منهما الأغلبية الساحقة للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكان رد فعل النظام قويا إزاء الأحداث التي انفجرت مجددا على إثر توقيف المسار الانتخابي الذي أدى إلى تجدد موجة العنف.²

ب. تعثر تجربة التحول الديمقراطي في بدايتها سبب مباشر لحالة عدم الاستقرار السياسي:

دامت موجة العنف التي خلفها توقيف المسار الانتخابي لفترة تجاوزت العشر سنوات سادت خلالها الفوضى والرعب وشتى مظاهر عدم الاستقرار، الذي يمكن تلخيص أهم مظاهره خلال هذه الفترة فيما يلي:

1. تقويض العمل الدستوري والمؤسسي

2. طول فترة الطوارئ وحالة الحصار

¹ - محمد عباس، "الجزائر من بن بلة إلى بوتفليقة: الطموحات الهوجاء... وطول البحث في الوسائل أهدرت فرصا نادرة للتقدم السريع"، في: الحدث العربي والدولي، رقم 30-31، جويلية /أوت 2003، ص. 17.

² - سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي" (مقدمة تحليلية)، ترجمة: عبد الوهاب علوب، في: صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص.ص. 50-51.

3. تدني القدرة الشرائية للمواطن

4. تفاقم الأزمة الأمنية

5. إعلان العديد من الدول مقاطعة الجزائر

6. إتهام الجزائر من قبل أطراف دولية بكونها دولة مصدرة للإرهاب

7. تعدد الاتهامات الموجهة لأجهزة الدولة الأمنية بالضلوع في أعمال

الاغتيال والاختطاف

8. تقارير منظمات حقوق الانسان عن تدهور وضعية هذه الحقوق

في الجزائر

وحاولت الجزائر تجاوز هذه الحالة والحيلولة دون إطالتها لمدة أكبر، وقد تجلّى هذا السعي أكثر مع اعتقال عبد العزيز بوتفليقة راس السلطة منذ سنة 1999، حيث تردد في حملته الانتخابية أو في خطاباته كرئيس للجمهورية أنه جاء لتحقيق أهداف ثلاثة هي إستعادة الأمن("إطفاء نار الفتنة")، إنعاش الاقتصاد الوطني، إرجاع المكانة الدولية للجزائر.

ومع تمكن الرئيس من تحقيق جزء هام من ما وعد به فيما سبق، ولو نسبيا، لأسباب تعود في كثير من الأحيان إلى ضعف الأجهزة والهيئات المسؤولة عن تنفيذ برنامج الرئيس. كما أيضا يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على الطريقة التي حاولت بها السلطة السياسية الحالية معالجة الوضع المتأزم وحالة عدم الاستقرار المهددة للدولة. هذه الطريقة التي تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية التي تضمن مستقبلا واضحا للأجيال المقبلة تجعل الجزائر مهددة في استقرارها على أكثر من صعيد، حيث يمكن تلخيص أهم مظاهره فيما يلي:

1. الأزمة الاقتصادية والاجتماعية: تعد الجزائر من الدول الريعية، وتتميز

بثروة بشرية يشكل فيها الشباب أهم نسبة، كما تركز نظمها الاقتصادية

والاجتماعية والبيروقراطية على القطاع العمومي أساسا، بسب انتشار قومية شعبية،¹ تقوم على تأكيد الاستقلال والتعبئة الوطنية.²

تتمثل هذه الأزمة أساسا في الاعتماد على الربيع البترولي الذي انتعشت مداخيله حيث انتعشت مداخيله في مدة زمنية هامة حيث عرفت أسعار البترول في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2008 منحا تصاعديا حيث تجاوزت خلال المنتصف الأول من عام 2008 سقف 130 دولار للبرميل ، كما بلغت عائدات الجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2011 ارتفاعا هائلا 14204 مليون دولار في سنة 2000 إلى 51405 مليون دولار سنة 2011³ الأمر الذي مكن السلطة من الاستثمار في هذا العامل من أجل شراء السلم الاجتماعي، من خلال إنجاز العديد من المشاريع كالطريق السيار والمؤسسات الاستشفائية والجامعية وغيرها والتي تظل تفتقر إلى المعايير الصائبة في الانجاز ناهيك عن ضعف أدائها. ولعل أهم هذه المشاريع تلك المتعلقة بالسكن بمختلف الصيغ والتي أدت إلى الحد من أزمة السكن ولو أن الأمر يبقى نسبي نظرا للسياسة السكنية التي ظلت حكومات الرئيس بوتفليقة تتبناها وهي سياسة لا تسند على رؤية استراتيجية لحل معضلة السكن في الجزائر، حيث ستبقى مستمرة لأن الحلول هي ظرفية ستولد مستقبلا عائلات ستلجأ إلى أقبية العمارات الجديدة متخذة إياها سكنا فوضويا سيضغط مجددا على سياسة

¹ - الشعبية: "تعتبر الشعبية أن الشعب كله بمثابة القوة الثورية، وتتنظر إلى الشعب باعتباره كيانا متجانسا لا تخترقه اختلافات في الرؤى والمصالح والأهداف". أنظر: هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: أحمد منيسي (محررا)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص.135.

² - برهان غليون، "التحدي الديمقراطي في الجزائر" (مقدمة عامة)، في: برهان غليون (مقدما)، المرجع السابق، ص.14.

³ - تقارير الأوبك من 2005-2013.

الإسكان في البلد. كما سيلجأ آخرون إلى السكنات القصديرية مجدداً، ما سيحول المدن الجديدة إلى حالة من الفوضى والضغط الديمغرافي الذي سيؤرق الحكومات في المستقبل التي لن تتمكن من القضاء على هذه الأزمة بالشكل الذي سبق لأن مستوى الدخل من الربيع سيؤول إلى الانخفاض، وإن ارتفع نسبياً فلن يمكن من تغطية الطلب المتزايد والمرتفع على السكن.

وتتمثل هذه الأزمة أيضاً في التركيز على ظاهرة إجتماعية وإقتصادية وهي البطالة من خلال اللجوء إلى عدد من الصيغ لامتنصص العدد الهائل من البطالين. تبقى الإشارة إلى أن الطريقة التي اعتمدت في مواجهة أزمة البطالة هي طريقة لا تقدم الحلول الدائمة للمشكل، إذ أن العديد من المستفيدين من مشاريع تشغيل الشباب بمختلف صيغها يعانون من مشكلة الديون، بل هم مهددون بالمتابعات القضائية في حال عدم تسديد الأموال التي اقترضوها من البنوك. هذا من جهة ومن جهة أخرى عدد كبير من الذين يشتغلون في إطار الشبكة الاجتماعية لا يتم إدماجهم. وسيزداد الأمر حدة مع تديني أسعار النفط، كون الحكومات التي ستأتي لن تجد التغطية المالية لمختلف المشاريع التي تم إطلاقها بغية القضاء على مشكل البطالة.

يضاف إلى أزمة البطالة تزايد عدد الاحتجاجات النقابية في قطاعات حساسة مثل التعليم والصحة والنقل، ولعل تكرار الاضرابات في هذه القطاعات من شأنه أن يجعل السلطة في مواجهة حراك اجتماعي ساخن في السنوات المقبلة خاصة في ظل تراجع أسعار البترول التي تحول دون امتلاك الحكومة وسائل تهدئة الوضع أو الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة في الجزائر ما سينعكس بالضرورة على حجم الطبقة الوسطى الذي هو في تناقص مستمر في البلد معمقا الفوارق الاجتماعية أكثر فأكثر.

كما تميز المشهد الاجتماعي في الجزائر في الفترة الأخيرة بتفشي ظاهرة العنف غير السياسي التي أصبحت تطال فئة الأطفال، حيث تسجل الإحصائيات الرسمية عدد من حالات الاختطاف والمتبوعة بالاغتصاب أو الاغتيال. إضافة إلى تزايد عدد حالات الاعتداء على الأشخاص والممتلكات.

2. الأزمة السياسية: تطرح ضمن هذه الأزمة معضلتين أساسيتين تتمثل الأولى في أزمة الخلافة في السلطة، والثانية تتمثل في أزمة الأحزاب السياسية وفعالية المعارضة.

أما بخصوص أزمة الخلافة في السلطة فقد برزت لأول مرة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين والجدل الذي طفا على السطح وقتها حول من سيخلف الرئيس بومدين هل من السياسيين ذوات الخلفية العسكرية الذين كانوا على القرب منه في هرم السلطة ومن بينهم وزيره للخارجية وقتها عبد العزيز بوتفليقة؟ أم سياسي مدني آخر يمثل جهاز الحزب الواحد هو محمد الصالح يحيى الذي كان يشغل أمينا عاما له؟ لكن السلطة الفعلية وقتها حسمت الصراع لصالح مرشح الجيش العقيد الشاذلي بن جديد. وفي عهد هذا الأخير برزت أيضا معضلة خلافة الرئيس بعد استقالة بن جديد في جانفي 1992 من الرئاسة، حيث لم يتم وقتها تطبيق الدستور. دستور 1989 آنذاك. الذي تضمن فراغا دستوريا حيث لم ينص على من يخلف الرئيس في حالة الاستقالة ولم يتطرق إلا للحالي المرض أو الوفاة.

وتجلت هذه الأزمة بشكل غير مسبوق بعد مرض الرئيس بوتفليقة سنة 2013 التي غيبتته عن منصبه لمدة طويلة نتج عنها لغط سياسي كبير في ظل

تصاعد أصوات كثيرة في المعارضة وغيرها لضرورة تطبيق المادة 88 من الدستور¹.

وبين مطالب المعارضة بتفعيل المادة 88 من الدستور وإصرار أحزاب الموالاتة على استقرار الحالة الصحية للرئيس التي لا تمنعه من ممارسة مهامه، يبقى الجدل قائما حول الملف الصحي للرئيس الذي ظل من الطابوهات في الدولة الجزائرية. لقد تميزت مرحلة التحضير لرئاسيات 17 أبريل من سنة 2014 بوجود انقسام في الطبقة السياسية في الجزائر، بين فريق "يسعى ويأمل في التغيير والآخر ينجح إلى استمرار الرئيس في منصبه عبر ترشحه لولاية جديدة خوفا من حدوث صراعات سياسية في مرحلة ما بعد بوتفليقة"².

ورغم كل هذا الجدل إلا أن الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 التي تلت مرحلة مرض الرئيس أجريت في توقيتها وترشح فيها الرئيس بوتفليقة مواصلا بذلك عهده الرابعة على رأس الدولة الجزائرية. وبذلك تراجع الجدل . على الأقل نسبيا . حول ملف مرض الرئيس، في ظل استمرار التشكيك في شرعية السلطة في الجزائر.

أما بخصوص أزمة الأحزاب السياسية وفعالية المعارضة، فتتجلى أساسا في ضعف المعارضة التي ظلت تراوح مكانها من كون أغليبتها تظل عاجزة عن طرح الحلول والبرامج الاجتماعية التي من شأنها الإجابة عن أهم الإشكاليات

¹ - تنص المادة 88 من الدستور على "إنه إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمّن، فيجب على المجلس الدستوري أن يتثبت من حقيقة هذا المانع ويقترح بالاجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع"

² - التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014، "معضلات الدولة الوطنية العربية: 1 مسارات متباعدة: تحديات الدولة الوطنية في المغرب العربي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2015، ص.162.

التي تواجه الجزائر مجتمعا ودولة. وبقاء مكانة ودور المعارضة محصورا في الجزائر يعود إلى ثلاثة عوامل أساسية، يتمثل أولها في قصر التجربة الحزبية التعددية في الجزائر، وثانيها يتمثل في عدم توفر الظروف الملائمة لعمل المعارضة بشكل فعال، أما ثالث العوامل المسؤولة عن أزمة المعارضة فيتمثل في غياب الدعم الشعبي لها نظرا للموقف السلبي لأغلبية المواطنين من العمل السياسي، إما بالعدول عن المشاركة السياسية، أو عدم التفاعل مع خطابات المعارضة، بالرغم من تكتل هذه المعارضة في أكثر من صيغة وشكل لعل آخرها ما عرف بتنسيقية الانتقال الديمقراطي التي ظلت تطالب بتطبيق المادة 88 من الدستور قبيل انتخابات الرئاسة لسنة 2014، ودعت لانتخابات رئاسية مسبقة.

ولعل مرد هذا العزوف الجماعي للجزائريين عن العمل السياسي يعود إلى سببين متصلين ببعضهما. فيتمثل أولهما في التجربة الفاشلة التي مرت بها التعددية الحزبية في بدايتها والتي أدت بالبلد إلى دخول دوامة العنف السياسي وحالة اللاأمن التي دامت عشرية من الزمن وكانت تهدد يوميا الاستقرار في الجزائر بشتى مظاهره، أسفرت عن آلاف القتلى وعدد كبير من المهجرين من قراهم ومدائشهم، هذا ما جعل من الشعب الجزائري "غير راغب في التضحية بحالة الاستقرار التي يعيشها حتى وإن كانت على حساب الحريات والحقوق". أما السبب الثاني فيتمثل في الإرادة الجماعية للجزائريين لتجنب حالة عدم الاستقرار التي آلت إليها عدد من الدول العربية بسبب ما يعرف "بالربيع العربي"، رغم أن العديد من الأطراف سواء داخل الجزائر أو خارجها كانت ترشح الجزائر كونها ثاني بلد تنتقل إليه موجة التغيير والاضطرابات بعد تونس، وهذا ما لم يحدث. وتجاوزت الجزائر هذه الموجة نظرا لرفض المواطنين تبني هذا الحراك، هذا من جانب. ومن جانب آخر بسبب القدرة التحكمية للنظام

الجزائري في الوضع الداخلي بفضل القدرة التوزيعية للثروة ولو بمستوى نسبي وبشكل مؤقت.

وقد أثبتت التجربة . على الأقل إلى غاية كتابة هذا المقال . أن الدول التي شهدت موجة "الربيع العربي" تقدمت في الترتيب تصاعديا ضمن سلم الدول الفاشلة خلال ثلاثة سنوات فقط.

إن ضعف المعارضة في الجزائر جعلها تغيب عن أي تأثير في كثير من القرارات الهامة في البلد، ولعل من أبرزها التعديل الدستوري لسنة 2016. كما أن هشاشة الأحزاب السياسية ليست من سمات أحزاب المعارضة فحسب بل حتى في صفوف أحزاب السلطة ظهرت العديد من مظاهر الضعف وتأزم وضعها الداخلي ولعل أبرز الحالات تلك التي شهدها حزب السلطة الأول حزب جبهة التحرير الوطني بظهور الحركة التصحيحية ضد أمينه العام السابق علي بن فليس ثم ضد خليفته علي رأس الحزب عبد العزيز بلخادم، ثم الاستقالة الأخيرة لخليفته عمار سعداني يوم 22 أكتوبر 2016 دون اتمامه لعهدته التي تستمر لغاية 2020 مع الإشارة إلى الحالة التي مر بها شريكه في السلطة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بعد تعويض أمينه العام أحمد أويحيى بين صالح ثم عودة أويحيى لاعتلاء الحزب سنة 2016.

خاتمة: مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- نشأة النظام السياسي الجزائري كانت في ظل صراع النخب بعد الاستقلال بين النخب المدنية والعسكرية التي حسمت الصراع لصالحها واستمرت في التأثير في الحياة السياسية من مرحلة إلى أخرى لكن بمستويات متفاوتة.

- إن تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر تميزت بمسار متسارع وتصاعدي قبل المنعرج الحاسم الذي عرفته التجربة السياسية إثر إيقاف المسار الانتخابي، واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1992.
- لقد اقترنت التجربة الديمقراطية في الجزائر بتفكك الحزب الواحد الحاكم منذ الاستقلال أدت إلى حدوث نزاعات.¹ لكن هذا الحزب عاد إلى الواجهة في العشرية الأخيرة ليلعب دورا يتجاوز دور الحزب السياسي إلى دور الجهاز التابع للدولة وهو دوره التقليدي.
- قدرة النظام السياسي في الجزائر ومن خلاله النخب الحاكمة على التكيف والاستقرار، فهاذين الطرفين في العملية السياسية الجزائرية لم يتأثرا بالطريقة التي حدثت في عدد من الدول العربية (العراق، تونس، ليبيا...)، لكن حالة التكيف هذه والتحكم تبقى رهينة الوضع المالي للدولة الرعية.
- إرتكان مختلف مظاهر الاستقرار في الجزائر بمستوى المداخل من الريع البترولي، أي أن مستقبل الأجيال والدولة يظل مرهونا بأسعار البترول ما لم تتخذ الحكومات قرارات حاسمة برؤية استراتيجية لتنويع مصادر الدخل وتقوية الاقتصاد خارج المحروقات.

¹ - التقرير الاستراتيجي العربي، 1992-1993، "التطور الديمقراطي في العالم العربي، أولا: حالة التطور الديمقراطي العربي في 1992"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص. 235.